

Distr.: Limited
12 May 2003
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية
العربية السورية)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ مقدمة - أولاً
٢	١٣-٢ معلومات أساسية - ثانياً
٢	٤-٢ لمحة عامة - ألف
٣	١٣-٥ الوضع الدستوري والسياسي - باء
٦	٤٣-١٤ التطورات الأخيرة - ثالثاً
٦	٢٦-١٤ السياسية - ألف
١١	٣٩-٢٧ العسكرية - باء
١٧	٤٣-٤٠ الاقتصادية - جيم
١٩	٤٩-٤٤ الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة - رابعاً
١٩	٤٥-٤٤ لمحة عامة - ألف
٢٠	٤٨-٤٦ الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة - باء
٢١	٤٩ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة - جيم

أولا - مقدمة

١ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها السادسة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ القرار A/AC.109/2002/22 بشأن المسألة المتعلقة بما قرره للجنة الخاصة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٣ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وينظر التقرير في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - بورتوريكو هي أبعد جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي شرقا وأصغرها. وتبلغ مساحتها ٨ ٩٥٩ كيلومترا مربعا. بما في ذلك الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي بييكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ١ ٢١٩ مترا.

٣ - ووفقا لإحصاء عام ٢٠٠٠، يبلغ مجموع عدد السكان ٣,٨١ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك يقيم نحو ٣,٤ مليون بورتوريكي في الإقليم القاري للولايات المتحدة الأمريكية^(١). ويتحدث السكان الإسبانية أساسا ولكنهم يتحدثون عادة باللغتين الانكليزية والإسبانية. وتعتبر بورتوريكو من بين أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم، مع وجود ٤٢٩ نسمة في المتوسط في الكيلومتر المربع. وهي حضرية بدرجة كبيرة، مع وجود نحو ثلث السكان في العاصمة، سان خوان^(٢).

٤ - وتمنح جنسية الولايات المتحدة إلى الأشخاص المولودين في بورتوريكو ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في الإقليم القاري للولايات المتحدة. وبموجب ترتيبات الكمنولث الحالية، تبقى السلطة على الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بين أيدي الولايات المتحدة بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتحاول الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم مفاضلة نفسها في معظم الأحيان بموقفها من الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو،

ولا يشعر أي حزب منها بالارتياح للوضع الراهن. ويجذب الحزب الشعبي الديمقراطي، الموجود في السلطة حاليا، وضعا معززا للكمونولث، يبقى أهالي بورتوريكو في ظله تحت سيادة الولايات المتحدة ويحصلون على جنسية الولايات المتحدة ولكن يتمتعون بسلطة حكومية أكبر على شؤونهم الخاصة وبإمكانية أكبر لإقامة علاقات إقليمية ودولية. ويجذب الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. والحزب الثالث الذي له تمثيل في الكونجرس هو حزب استقلال بورتوريكو، ويجذب استقلال الجزيرة.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٥ - كانت بورتوريكو مستعمرة إسبانية من عام ١٥٠٨ وحتى عام ١٨٩٨ عندما تم التنازل عنها، في نهاية الحرب الإسبانية - الأمريكية، للولايات المتحدة وأصبحت محمية عسكرية. وفي عام ١٩٠٠، استبدل كونجرس الولايات المتحدة بالحكومة العسكرية حكومة مدنية تشمل هيئة تشريعية منتخبة من الشعب تسمى مجلس النواب. وفي عام ١٩١٧، أضاف قانون جونز إعلانا للحقوق ومجلسا للشيوخ منتخبا من الشعب إلى الجهاز الحكومي. ومع ذلك، كان الحاكم لا يزال يعين من قبل واشنطن العاصمة واحتفظ بحق نقض التشريعات. كما منح القانون جنسية الولايات المتحدة لجميع سكان بورتوريكو، على الرغم من معارضة الهيئة التشريعية للإقليم لهذا الإجراء.

٦ - وفي عام ١٩٤٨، أقرت الجمعية التشريعية لبورتوريكو قانونا يجرم الدعوة إلى استخدام القوة لتدمير أو قلب حكومة الجزيرة^(٣). وفي عام ١٩٤٨ أيضا أجريت أول انتخابات شعبية لاختيار حاكم الجزيرة، وبذلك انتهت سلسلة الحكام المعيّنين من قبل واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٥٠، اعتمد كونجرس الولايات المتحدة إقامة حكومة دستورية ينتخبها شعب بورتوريكو، ووافق أهالي بورتوريكو على الدستور في آذار/مارس ١٩٥٢، وأقره كونجرس الولايات المتحدة في وقت لاحق، بشرط إدخال بعض التغييرات على إعلان الحقوق^(٤). وأدى الاستفتاء الشعبي على الدستور وتصديق الكونجرس عليه إلى إنشاء كومونولث، وهي ترجمة فضفاضة للمصطلح الإسباني (Es tado Libre Asociado de Puerto Rico) أي دولة حرة مرتبطة

٧ - ويرد وصف منفصل لدستور كومونولث بورتوريكو في الفقرات ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخاب عام؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا)، ينتخبون بالاقتراع المباشر من

جانب السكان الراشدين في كل انتخاب عام)؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف للدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي يسود على القانون المحلي.

٨ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمر سريان جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة بموجب قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، والذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. واضطلعت الولايات المتحدة أيضا بمسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي عام ١٩٥٩، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من هذه المشاريع. كذلك أُجري في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءا من الولايات المتحدة أو الإبقاء على وضع الكمنولث. ولقي الخيار الأخير التأييد بأغلبية ٤١،٦٠ في المائة من الناخبين.

٩ - وفي عام ١٩٩٣، نظم الحزب التقدمي الجديد الموجود في الحكم والمؤيد لمركز الولاية استفتاء عاما آخر بخيارات مطابقة تقريبا للخيارات المقدمة في استفتاء عام ١٩٦٧. وكانت النتيجة ٤٨،٤ في المائة لصالح بقاء الوضع الراهن (للكمنولث)، و ٤٦،٢ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٤ في المائة لصالح الاستقلال. وعقب إعلان هذه النتيجة، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان تعريف الكمنولث، كما هو مقدم في بطاقة الاستفتاء، مقبولا. ورد الكونغرس سلبا، بحجة أن التعريف الوارد يحتوي على توقعات غير ممكنة التحقيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). ولذلك صوتت الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يانغ، والذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزما لحكومة الولايات المتحدة، وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بهامش صوت واحد، وبأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، ولكن لم يبت فيه مجلس الشيوخ قبل انتهاء دورة الكونغرس وبالتالي فقد انتهت فترة سريانه.

١٠ - ورغم أن الكونغرس لم ينجح في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالتناج، فقد جرى تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ في مواعده المقرر. وحدث مع ذلك المزيد من الخلاف بشأن صيغة خيارات بطاقة الاستفتاء. واحتج الحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للكمونولث بأن بطاقة الاستفتاء بالصورة التي صيغت بها تعطي معلومات غير صحيحة عن وضع الكمونولث، وأنها تسعى عمدا إلى إرباك مؤيديه، وذلك بإدراج خيار آخر وهو "الارتباط الحر"، الذي يشبهه جدا في تعريفه. وأصر الحزب التقدمي الجديد على إدراج خيار خامس في بطاقة الاستفتاء وهو "ليس مما تقدم" وشجع مؤيديه على اختيار هذا الخيار. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٤٠,٤ في المائة لصالح "ليس مما تقدم"، و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال، و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباك الحر، و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكمونولث .

١١ - وعقب إجراء استفتاء عام ١٩٩٨، صرح الرئيس وليام ج. كلنتون رئيس الولايات المتحدة أنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو لتوضيح مسألة الوضع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أصدر مذكرة رسمية بشأن المسألة (انظر A/AC.109/2002/L.4، الفقرة ٤٧) والتي أوردت، في جملة أمور ما يلي:

"بالرغم من أننا حصلنا على بورتوريكو في سياق الحرب ضد إسبانيا وأنا نكفل للذين يولدون في هذه الجزر الحصول على جنسية الولايات المتحدة، فإن وضعها النهائي لم يحدد بعد. وما لم تسو هذه المسألة، ستظل هناك مشاكل قائمة بشأن تطبيق سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية على مواطني بورتوريكو. وبالرغم من أن مواطنينا في بورتوريكو قد منحوا الحق في أن يمارسوا بشأن المسائل المحلية سلطة تماثل السلطة التي يتمتع بها أي مواطنين من مواطني أي ولاية من الولايات المتحدة، فإنه لا يحق لهم انتخاب من يمثلهم في الحكومة الاتحادية.

...

"ويتعلق جانب كبير من الجدل بتحديد الخيارات المتاحة لبورتوريكو في ضوء دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها الأساسية. ولذا، طلب النواب الذين انتخبهم سكان بورتوريكو من الحكومة الاتحادية في أكثر من مرة أن توضح الخيارات المطروحة بشأن وضع الجزيرة وأن توضح العملية التي يمكن لسكانها أن يحددوا من خلالها وضعها في المستقبل.

"وتقع على عاتق الولايات المتحدة مسؤولية الإجابة على هذه الأسئلة".

...

١٢ - ثم أنشأ الرئيس كلينتون فرقة العمل المعنية بمركز بورتوريكو، فأصدر تعليماته إلى رئيسها المناوبين بإجراء حوار متصل مع حاكم بورتوريكو ومفوضها المقيم، ومع الأحزاب السياسية الرئيسية لبورتوريكو والجماعات الأخرى التي تدعو إلى إجراء تغيير في وضع الجزيرة، وتمثل هدف الحوار في السعي إلى توضيح الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو مستقبلاً ويمكن أهالي بورتوريكو من اختيار إحداها.

١٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تولت حكومة جديدة السلطة في الولايات المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، عدل الرئيس جورج بوش الأمر التنفيذي الذي أصدره سلفه بشأن فرقة العمل المعنية بمركز بورتوريكو بتمديد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفرقة من ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١^(٥). وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفادت وسائل الإعلام في بورتوريكو بأن البيت الأبيض أعلن عن أسماء الأعضاء المؤقتين لفرقة العمل، وأن القائمة تضم مساعدي جميع أعضاء إدارة الرئيس بوش تقريباً. ونقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم البيت الأبيض قوله إن فرقة العمل تقوم باستعراض خيارات بورتوريكو وتسدي وزارة العدل المشورة بشأن المسائل القانونية والدستورية^(٦).

ثالثاً - التطورات الأخيرة

ألف - السياسية

١٤ - أُجريت الانتخابات العامة الأخيرة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وانتخب الناخبون الحاكم والمندوب في كونغرس الولايات المتحدة، وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، ومرشحين لشغل مجموعة متنوعة من المناصب البلدية والمحلية. ولا يملك أهالي بورتوريكو الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة التي أُجريت في نفس اليوم.

١٥ - وفاز في الانتخابات الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكمونولث، وانتزع السيطرة على الفرع التنفيذي وعلى مجلسي الهيئة التشريعية من الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية. وهزمت مرشحة الحزب الشعبي الديمقراطي لمنصب الحاكم، سيلا ماريا كالدرون، منافسها بأغلبية ٤٨,٦ في المائة مقابل ٤٥,٧ في المائة فأصبحت أول حاكمة لبورتوريكو، خلفاً للحاكم بيدرو روسيو من الحزب التقدمي الجديد، والذي شغل منصبه لفترة ثماني سنوات. وحصل المرشح الثالث لشغل منصب الحاكم، وهو روبن بيريو مارتينيس، مرشح حزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال، على ٥,٢ في المائة من الأصوات. وتمثل هذه النتيجة أفضل نتيجة أحرزها مرشح لحزب استقلال بورتوريكو منذ عام ١٩٨٨ (عندما

حصل الحزب على ٥,٥ في المائة في انتخابات الحاكم)، وكانت النسبة التي حصل عليها أعلى من المتوسط على مدى الأربعين سنة الماضية إلى حد كبير (حوالي ٤,٢ في المائة).

١٦ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي بأغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ، حيث حصل على ١٩ مقعداً، في مقابل ٨ مقاعد للحزب التقدمي الجديد ومقعد واحد لحزب استقلال بورتوريكو. وكذلك حصل الحزب الشعبي الديمقراطي في مجلس النواب على ٣٠ مقعداً، وحصل الحزب التقدمي الجديد على ٢٠ مقعداً وحصل حزب استقلال بورتوريكو على مقعد واحد.

١٧ - وفي انتخابات منصب المفوض المقيم (نائب بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون أن يكون له حق التصويت) هزم أنيبال آسيديو بيلا من الحزب الشعبي الديمقراطي كارلوس روميرو بارسيلو، من الحزب التقدمي الجديد والذي كان يشغل المنصب بأغلبية ٤٩,٣ في المائة مقابل ٤٥,٤ في المائة. وحصل مرشح حزب استقلال بورتوريكو على ٤,٨ في المائة من الأصوات.

١٨ - وخلال عام ٢٠٠١، السنة الأولى لتولي الحاكمة كالديرون لمنصبها، تراجع الاهتمام بالموضوعين اللذين تصدرت الحملات الانتخابية لعام ٢٠٠٠ (وهما الوضع الدستوري لبورتوريكو والتدريبات العسكرية الأمريكية في بيبكيس) وتقدمت عليهما الجهود لإنعاش الاقتصاد (انظر الفقرات ٣٧-٤٠ أدناه) ومكافحة الفساد. واستمرت مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، صدرت لوائح اتهام ضد ١٧ مسؤولاً حكومياً سابقاً من الحزب التقدمي الجديد، بمن فيهم وزير التعليم السابق ونائبه ورئيس الغرفة التجارية، وتراوحت بين السرقة والابتزاز وتصل إلى الرشوة^(٧). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة كالديرون عن تدابير لمكافحة الفساد، تتضمن التفتيش على كافة الوكالات الحكومية المتعاقدة مع أفراد أو شركات متهمين بالاحتيال، وإنشاء لجنة لقواعد الأخلاق المالية للحملات الانتخابية. وأثارت المعارضة في وقت لاحق اتهامات مضادة، زاعمة سوء استخدام الحاكمة وحزبها للأموال العامة^(٨). وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أصدرت الحاكمة ثلاثة قوانين لمكافحة الجريمة والفساد. وعلاوة على ذلك، اشتملت ميزانية السنة المالية ٢٠٠٣ على ٣١ مليون دولار كأموال إضافية لمكافحة الفساد^(٩).

١٩ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، أكدت مجدداً الحاكمة سيلا في مناسبات عديدة، خلال السنتين الأوليين لتوليها منصب الحاكم، على اعتقادها بأنه ينبغي أن تصدر أي مبادرة بهذا الشأن من بورتوريكو، وليس عن واشنطن العاصمة^(١٠). ولذلك، وبدلاً من الاتصال مباشرة بفرقة العمل التي شكلتها

واشنطن، واصلت الدفاع عن اقتراح تقدمت به للمرة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في اجتماع البيت الأبيض بين الرئيس كلينتون والزعماء السياسيين لبورتوريكو وأعضاء بكونغرس الولايات المتحدة: لإنشاء لجنة تضم ممثلين عن الأحزاب الرئيسية الثلاثة واثنين من رجال القانون المعروفين وثلاثة مواطنين لا ينتمون إلى أي حزب من الأحزاب، لرسم عملية تقرير المركز السياسي في المستقبل. وخلال هذه الفترة، رفض هذا الاقتراح الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية والذي أعلن أن أي مناقشة لهذه الطبيعة ينبغي أن تجري مع سلطات الولايات المتحدة.

٢٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي يتوافق مع الذكرى السنوية الخمسين لحصول بورتوريكو على وضع الكمنولث، أكدت الحاكمة مجدداً تأييدها لوضع معزز للكمنولث، ولكنها أعادت أيضاً تأكيد الحاجة إلى أن يكون لأهالي بورتوريكو رأي موحد بشأن كيفية التصرف قبل إجراء مناقشات مع البيت الأبيض والكونغرس: "لقد اقترحتُ على البلد آلية لإجراء حوار بشأن هذا الموضوع من أجل التوصل إلى توافق آراء إجرائي يتيح لنا أن نتوجه إلى الكونغرس والبيت الأبيض متحدتين. وتعلمنا حالات الإخفاق في الماضي أن نبقي متحدتين كبورتوريكيتين، قبل الزعم بالتوصل إلى الاجتماع إلينا وتحقيق مطالبنا. وإنني أرفض ممارسة السلطة من طرف واحد أو سلطة مطلقة من أجل اتخاذ قرار بهذه الأهمية بالنسبة لكل فرد بورتوريكي"^(١١). واسترسلت كالديرون فأكدت إنشاء لجنة الوحدة وتوافق الآراء، ولكن رئيس الحزب التقدمي الجديد رفض المشاركة فيها وبالتالي لم تجتمع اللجنة على الإطلاق.

٢١ - وفيما يتعلق بالجانب التشريعي، برزت المناقشة بشأن الوضع السياسي في المقدمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عندما وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية لبورتوريكو على قرارهم بالتوصية بإنشاء جمعية تأسيسية (الجمعية المعنية بوضع شعب بورتوريكو) باعتبارها أكثر الآليات المناسبة والقابلة للبقاء لتحديد وضع الجزيرة في المستقبل^(١٢). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي التقدمي، وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال، وكيانات مثل نقابة المحامين في بورتوريكو. وعارضها مع ذلك الحزب التقدمي الجديد، الذي رأى أيضاً أن الآلية المقترحة لا طائل من ورائها باعتبارها عملاً من طرف واحد لأنها لم تشرك حكومة الولايات المتحدة منذ البداية^(١٣).

٢٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلنت الحاكمة قرارها بتأجيل جهودها لإحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة الوضع إلى أجل غير مسمى بسبب عدم توافق الآراء فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية بالجزيرة. وأشارت إلى أنه بدون توافق للآراء واسع النطاق فيما بين أهالي

بورتوريكو، فإنه ليس من المحتمل توافر مناخ موات لكونغرس الولايات المتحدة لتناول المسألة. وعلى الرغم من هذا التصريح، صرح ممثلو حزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أنهم سيواصلون مناقشة مسألة الوضع وأنه من المتوقع أن يلتقوا بالحاكمة في المستقبل القريب. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن فريق مكون من ١٥ من أساتذة الجامعات والمحامين والمستشارين التشريعيين في بورتوريكو إنشاء لجنة لدراسة المستقبل السياسي لبورتوريكو، بدون مشاركة الحركة المؤيدة لوضع الولاية^(١٤).

٢٣ - وكما ورد في التقارير السابقة، وبغض النظر عن المسائل السياسية العامة، أُثيرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها ناتجة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة. وهذه القضايا هي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) احتجاز الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) توقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٤ - وعلى نحو ما ذكر في الورقات السابقة، يناقش موضوع الوجود العسكري للولايات المتحدة في بيبكيس في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية (انظر الفقرات ٢٧ إلى ٣٩ أدناه).

٢٥ - وغطت التقارير السابقة قضية البورتوريكيين المتهمين بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة منذ ٢٠ عاما مضت واحتجازهم في سجون الولايات المتحدة. وأساسا زعم عدد من منظمات بورتوريكو وزعمائها السياسيين والمدنيين على مر السنوات أنهم يعتبرون مسجونين سياسيين أساسا وأنه صدرت عليهم أحكام مطولة بصورة غير متناسبة. عُولجت القضية جزئيا في آب/أغسطس ١٩٩٩، عندما عرض الرئيس كلينتون إخلاء سبيل المسجونين بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ العنف. وقد قبل أحد عشر سجينا العرض وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تتضمن قيودا مشددة على أنشطتهم وتصريحاتهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قُدم التماس باسم المساجين التسعة السابقين الذين ما زالوا قيد الإفراج المشروط من أجل الإتهام المبكر للمراقبة المفروضة عليهم. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووفقا للقواعد الجديدة التي طبقها المدعي العام الأمريكي، أودع اثنان من المساجين المتبقين قيد العزل التأديبي، برغم التقارير التي أفادت بعدم وجود أي سبب إلى الاعتقاد بوجود صلة

بينهم وبين تلك الأحداث^(١٥). وأودع مسجونان في سجن انفرادي في السنة الماضية هما أنطونيو كوماتشو نيغرون في أيار/مايو ٢٠٠٢، وخوزيه سوليس خوردان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢^(١٦).

٢٦ - وتتناول الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) القضية المتعلقة بتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو ثبتت إدانتهم، إذ جددت قضايا مؤخرًا طُلب فيها توقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو. وعلى الرغم من حقيقة أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، سعت وزارة العدل بالولايات المتحدة إلى توقيع عقوبة الإعدام على ١٥ متهما من بورتوريكو منذ عام ١٩٩٢، ونتج عن ذلك أنها سجلت أعلى المعدلات الفردية لتوقيع عقوبة الإعدام في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وتعتبر هذه المسألة موضع خلاف شديد، نظرا للشواغل المتزايدة المتعلقة بالتمييز العنصري في توقيع عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، وبعض التقارير الحديثة التي تشير إلى وجود عدد من الأبرياء في طابور الإعدام بعد أن أحرقت لهم محاكمات سريعة مثلهم فيها محامون غير أكفاء. ففي قضيتي هيكتور اوسكار اكوستا مارتينيز وخويل ريفيرا الخاندرو التي نظر فيها في تموز/يوليه ٢٠٠٠، أفتى القاضي سلفادور كاسيلاس وهو قاضي محكمة دائرة محلية في الولايات المتحدة أن عقوبة الإعدام على جرائم تعاقب عليها القوانين الاتحادية لا تسري في بورتوريكو لأن شعبها لا يصوت في الانتخابات الاتحادية. وجاء في فتوى القاضي كاسيلاس: "إن ما يصدم الضمائر أن توقع العقوبة القصوى، عقوبة الإعدام، على مواطنين أمريكيين حرّموا من حق المشاركة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في الحكومة التي تسن قانون بهذه العقوبة وتأذن بتوقيعها"^(١٧) وقد أيد هذا القرار بقوة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ولاحظ أنه للمرة الأولى يستخدم قاضٍ بإحدى الدوائر المحلية للولايات المتحدة وضع بورتوريكو السياسي لرفض محاولة الحكومة الاتحادية توقيع عقوبة الإعدام هناك^(١٨). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، دحضت الدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة في بوسطن حجج القاضي كاسيلاس وأفتت بأن عقوبة الإعدام توقع على الجرائم الاتحادية التي ترتكب في بورتوريكو استنادا إلى سابقة مستقرة تقضي بعدم جواز تحايل الحكومة المحلية على القوانين الاتحادية^(١٩). وفشلت الجهود اللاحقة لنقابة المحامين في بورتوريكو ومنظمات مدنية أخرى لعرض المسألة على المحكمة العليا للولايات المتحدة عندما رفضت المحكمة العليا النظر في القضية^(٢٠).

باء - العسكرية

٢٧ - احتلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في التقارير السابقة، موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة الجنوبية للولايات المتحدة. وعلاوة على منشأها العسكرية الأخرى في بورتوريكو، عملت بحرية الولايات المتحدة اعتبارا من عام ١٩٤١ في جزيرة بييكس، والتي تضم ٩ ٥٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وتمتلك البحرية ثلثي جزيرة بييكس، وهي منطقة استخدمت على مر السنوات لتخزين الذخائر، وكهدف للقصف بالقنابل الحية، ومن أجل إجراء مناورات تدريبية برمائية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، تحول التوتر المحلي المتصاعد إلى معارضة قوية لتواجد البحرية بعد مقتل أحد مواطني بورتوريكو وجرح ثلاثة آخرين عندما أخطأت قنبلة هدفها أثناء القيام بمناورة تدريبية سيئة الإعداد. ووقعت احتجاجات جماهيرية في الجزيرة والتي تمت خلال السنوات الأربع الماضية لتشمل قطاع عريض من مجتمع بورتوريكو يدعو إلى انسحاب البحرية من جزيرة بييكس. وترد تفاصيل المناورات العسكرية التي جرت في جزيرة بييكس خلال هذا الوقت وحملات العصيان المدني والاعتقالات والقضايا المتصلة بها في الوثائق A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨-٢٢، و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨، و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦.

٢٨ - ومنذ وقوع حادث عام ١٩٩٩ الذي أطلق الاحتجاجات في جزيرة بييكس، اتخذت حكومة الولايات المتحدة وممثلو بورتوريكو مبادرات سياسية متنوعة لتوضيح مستقبل أنشطة البحرية في الجزيرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، اتفق روسيو حاكم بورتوريكو وكلينتون رئيس الولايات المتحدة على حل يقضي بإجراء استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لتمكين سكان بييكس من تقرير ما إذا كانوا يريدون رحيل العسكريين نهائيا أو بقائهم بشروط محددة من بينها تقديم ٥٠ مليون دولار لإقامة البنى التحتية ومنجزات إنمائية أخرى. وإذا سمح للبحرية بالبقاء، فسيمكنها استئناف استخدام الذخيرة الحية. وفي غضون ذلك، تعهدت البحرية بتقديم ٤٠ مليون دولار في شكل معونة اقتصادية، أيا كانت نتيجة الاستفتاء. وأصبحت بييكس في وقت لاحق إحدى القضايا خلال الحملة الانتخابية لاختيار حاكم بورتوريكو. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عندما تولت سيلا كالديرون منصبها كحاكمة، طالبت بالتوقف الفوري عن إجراء أي تدريبات عسكرية في بييكس ورفضت أن تؤيد اتفاق كلينتون - روسيو وقالت إن "٦٠ عاما من الخطر الذي يهدد صحة أبناء بلدنا وأمننا، أمر لا يقبله أي مجتمع متمدين ومسلم" (٢١) وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قبل ترك منصبه مباشرة، أمر الرئيس كلينتون وزارة

الدفاع بأن تنظر في دراسة جديدة تشير إلى ارتفاع معدل الإصابة بأمراض القلب في بيبكيس، وطلب إلى البحرية أن تبحث عن موقع تدريبي بديل^(٢٢). وأعلن خليفة الرئيس كلينتون، جورج دابليو. بوش، أنه سيلتزم باتفاق كلينتون - روسيو الذي يدعو إلى إجراء استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي غضون ذلك، استمر إجراء المناورات التدريبية بالرغم من الاحتجاجات المحلية.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، وافقت الهيئة التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء بشأن بيبكيس سيضم خيارا ثالثا سيتيح بصفة خاصة لسكانها بالتصويت من أجل الوقف الفوري والدائم لعمليات القصف وسحب قوات البحرية. وافر الحزب الشعبي الديمقراطي التي تنتمي إليه الحاكمة وحزب استقلال بورتوريكو هذا الإجراء. غير أن الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية صوت ضده^(٢٣). وبعد ذلك بيومين، قال الرئيس جورج بوش إن استخدام بيبكيس في عمليات القصف يجب أن يتوقف. وأوردت وسائل الإعلام نقلا عن الرئيس قوله إنه كان يتعين على البحرية أن تقوم بتدريباتها في مكان آخر لأن ذلك أضر بعض الشيء بالناس فيما مضى وأن "هؤلاء الناس أصدقاؤنا وجيراننا الذين لا يريدوننا هناك"^(٢٤). وقد أثار قرار البيت الأبيض عاصفة من الاحتجاجات في صفوف الجمهوريين في كونغرس الولايات المتحدة، الذي حذر من أن فقدان بيبكيس من شأنه أن يضر باستعداد القوات العسكرية للقتال ويشجع على تحدي القواعد الأخرى. وصرح رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب بأنه من غير المحتمل بتاتا أن يكون بوسع البحرية أن تجد بديلا ملائما عن بيبكيس قبل أيار/مايو ٢٠٠٣ وأنه يجهد لإلغاء استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لأن "سياسة الأمن القومي لا يجوز أن تقرر باستفتاء محلي"^(٢٥).

٣٠ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، أجري استفتاء غير ملزم بشأن بيبكيس. وقد عارض تواجد البحرية ٦٨ في المائة من المشتركين في التصويت، وصوتت نسبة ٣٠ في المائة لصالح بقاء البحرية إلى أجل غير مسمى، وصوتت نسبة ١,٧ في المائة لصالح بقاء البحرية حتى عام ٢٠٠٣ فقط. وقالت الحاكمة كالديرون أن أهالي بيبكيس قد اتخذوا قرارهم وأعربوا عن رأيهم بصراحة وأعلنت أنها ستبعث بالنتائج إلى البيت الأبيض والكونغرس. وكان رد البيت الأبيض أن كرر تأكيده أن البحرية ستسحب من بيبكيس، كما هو مقرر، في أيار/مايو ٢٠٠٣، وبأنها ستواصل تدريباتها بالقنابل الفارغة حتى ذلك الحين.

٣١ - وأثارت الاستعدادات بإجراء الاستفتاء المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الذي اتفق على إجرائه أصلا الرئيس كلينتون والحاكم روسيو، ارتباكا قانونيا وإجرائيا، نظرا لوجود بعض التعارض بين القوانين المحلية والاتحادية. وأصبحت المسألة موضع نقاش عندما

أبلغت البحرية الحاكمة كالديرون أنه سيتم تأجيل الاستفتاء المعتمز حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأعربت الحاكمة عن أسفها لأن قرار التأجيل قد اتخذ من جانب واحد ودعت إلى إصدار تشريع اتحادي واضح يكفل وقف التدريبات البحرية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣^(٢٧). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قررت لجنة القوات المسلحة لمجلس النواب والشيوخ إلغاء الاستفتاء المقرر بشأن بيبكيس كجزء من مشروع قانون لخفض التكاليف يرمي أساسا إلى إغلاق القواعد المحلية لزيادة الإنفاق على تدابير مكافحة الإرهاب وبرنامج الدفاع الصاروخي. غير أن مشروع القانون هذا لم يحدد موعدا نهائيا لوقف التدريبات العسكرية في بيبكيس^(٢٨). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما التقت الحاكمة كالديرون بالرئيس بوش في واشنطن العاصمة، تعهد الرئيس للحاكمة بأن البحرية ستغادر بيبكيس بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣، وقدم تعهد مماثل إلى عمدة بيبكيس بعد ذلك بأسبوع واحد. وصرحت الحاكمة، أثناء إلقاء خطابها السنوي أمام كونغرس بورتوريكو في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أن الالتزام بإنهاء التدريب العسكري في بيبكيس جاء نتيجة لما أبداه شعب بورتوريكو من حزم ومقاومة وطالبت استمرار الوحدة السياسية لبلوغ هذه الغاية.

٣٢ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، استأنفت البحرية تدريباتها العسكرية في بيبكيس مستخدمة القنابل الفارغة. ودخلت خمس نساء من حزب استقلال بورتوريكو إلى ممتلكات البحرية وتم اعتقالهن. وتبعاً لاستراتيجية حملة العصيان المدني، اعترز من رفض الإفراج عنهن مقابل دفع الكفالة وأن توجه لهن التهمة في محكمة اتحادية وأن يقضين عقوبة السجن^(٢٩). وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أذاعت وسائل الإعلام عن وقوع اشتباكات بشأن بيبكيس بين المتظاهرين والشرطة العسكرية في المناطق المحيطة بمعسكر غارسيا. ووفقاً لما ذكرته التقارير، فإن الشرطة العسكرية استخدمت الغاز المسيل للدموع، وأن المتظاهرين (نحو ١٥٠ عضواً من الائتلاف الوطني البورتوريكي في الولايات المتحدة، الذين سافروا إلى بيبكيس من الولايات المتحدة) بإلقاء الحجارة على مرافق البحرية. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على شخصين، إحدى الراهبات وأحد القساوسة، عند مغادرة المنطقة المحظورة بعد محاولة وقف التدريبات العسكرية^(٣٠). ورداً على ذلك، وافق مجلس الشيوخ في بورتوريكو على قرار بفرض الرقابة على استخدام القوة ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في التعبير بحرية وصدر في وقت لاحق تقرير من وزارة العدل في بورتوريكو خلص إلى أنه كان هناك إساءة استخدام غير لازمة وغير مبررة للقوة بواسطة البحرية ضد المتظاهرين، مما يشكل انتهاكاً لحقوقهم الدستورية^(٣١). واستمرت حملة العصيان المدني خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، مع حدوث عمليات اعتقال عديدة للمتظاهرين الذين يدخلون بصفة دورية إلى المناطق المحظورة التابعة للبحرية.

٣٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة أنها تلقت تأكيدا رسميا من حكومة الولايات المتحدة بأن أنشطة البحرية في بيبكيس ستوقف في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما أعلن الرئيس بوش في وقت سابق من نفس العام. وأثبت في بيان رسمي على العمل الذي لا يعرف الكلل والذي اضطلع به سكان بيبكيس، والممثلون العديدون للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكذلك عدد كبير من المؤيدين في الولايات المتحدة الذين كافحوا من أجل الوصول إلى هذه النتيجة^(٣٢).

٣٤ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدم وزير البحرية للولايات المتحدة شهادة كتابية إلى الكونغرس ذكر فيها أن الوحدات التابعة للبحرية ومشاة البحرية ستوقف، كما هو مقرر، تدريباتها العسكرية في بيبكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، وبعد ذلك التاريخ ستستخدم مواقع تدريبية بديلة في جنوب شرق الولايات المتحدة وفي البحر^(٣٣). وذكرت حاكمة بورتوريكو أن ذلك يشكل انتصارا للجزيرة ولشعب بيبكيس المشاير. وعينت على الفور لجنة لتنسيق إغلاق ميدان إطلاق النار. وأعرب المسؤولون والمحتجون في بيبكيس، من جانبهم، عن سرورهم وأعلنوا أنه فور توقف التدريبات، فإنهم سيحولون طاقاتهم نحو المطالبة بأن تقدر البحرية ووزارة الداخلية الضرر البيئي الذي وقع خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية والالتزام بالتنظيف الشامل للمنطقة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بدأت البحرية تدريباتها العسكرية الأخيرة فوق بيبكيس، وتشمل عمليات قصف جوي من طائرات نفثة مقاتلة باستخدام ذخائر خاملة. وعلى مدى الأيام التالية حدث المزيد من الاعتقالات للمحتجين وكذلك مواجهات متوترة بين المحتجين ومؤيدي وضع الولاية التابعين للحزب التقدمي الجديد والذين تمسكوا ببقاء البحرية^(٣٤).

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أعلنت وزارة البحرية في نشرة إخبارية خاصة أنها قد نقلت جميع الممتلكات في الجانب الشرقي من بيبكيس إلى الولاية الإدارية لوزارة الداخلية. ووفقا للنشرة الإخبارية، تحملت وزارة البحرية المسؤولية عن تنظيف بيئة هذه الممتلكات وستقوم أيضا بدم ونقل جميع المرافق والمباني في هذه المنطقة. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، فإن النهاية الرسمية لتواجد البحرية في بيبكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، قد تلتها أربعة أيام من الأنشطة للاحتفال بانتهاء القصف وبداية مستقبل جديد للجزيرة^(٣٥).

٣٦ - وتبقى، عقب انسحاب البحرية من بيبكيس ثلاث قضايا ذات صلة تتطلب الإيضاح: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها بعد أكثر من ٦٠ عاما من التدريبات العسكرية، (ب) الاستنتاجات النهائية فيما يتعلق بآثار التدريبات العسكرية على صحة

سكان ببيكيس، (ج) مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتنمية ببيكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو عن استثمارات في البنية التحتية وفي خلق فرص عمل تبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنوات الأربع التالية في إطار برنامج "إعادة تنشيط ببيكيس"^(٣٦). وفي نفس الوقت، تجتذب الجزيرة مشاريع سياحية جديدة مثل المشروع الذي افتتح مؤخرًا والخاص بفندق ويندهام مارتنو باي الذي يضم ١٥٦ غرفة^(٣٧). وذكُر أنه بعد انسحاب البحرية، سيبقى ما يقرب من نصف ببيكيس، أي نحو ١٦ ٠٠٠ فدان من الأراضي في أيدي الحكومة الاتحادية. وأوضحت حكومة بورتوريكو أنها تتوقع أن تقوم السلطات الاتحادية بتنظيف الأراضي السابقة للبحرية، وأفادت التقارير أن مديرة وكالة الحماية البيئية قد صرحت بأن الوكالة ستكفل امتثال وزارة الدفاع للقوانين البيئية الاتحادية. ومن المتوقع أن تعمل الوكالة مع البحرية في تقييم الأضرار البيئية، وفي وضع استراتيجيات لمعالجة التلوث القائم والشروع في عمليات التنظيف، وهي مهمة قد تستغرق بين سنتين وخمس سنوات^(٣٨). وتدعو الخطط الحالية إلى تحويل معظم معسكر غارسيا، وهي منطقة عسكرية تبلغ مساحتها ١٢ ٠٠٠ فدان، إلى وزارة الداخلية لإدارتها كمحمية للحيوانات البرية، وهو ما قد يدعو إلى معدل أدنى للتنظيف عما لو كان قد تم تطويرها للاستخدام العام، بينما سيجري بناء سياج حول المنطقة التي تعاني من آثار القذف بالقنابل الحية والتي تبلغ ٩٠٠ فدان وسيمنع الدخول إليها بصفة دائمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أُعلن عن إمكانية وضع ٣ ١٠٠ فدان تخلت عنها بحرية الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ تحت الولاية المشتركة لدائرة الأسماك والحياة البرية التابعة لوزارة الداخلية وحكومة بورتوريكو^(٣٩). غير أنه توجه نداءات متزايدة من داخل بورتوريكو إلى سلطات الإقليم لامتلاك بعض أراضي البحرية السابقة على الأقل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حث روبين بيريسوس زعيم حزب استقلال بورتوريكو (الذي قضى أكثر من عام خارج معسكر غارسيا على سبيل الاحتجاج) الحاكمة على أن تسعى لتعديل القانون الاتحادي الذي ينقل الأراضي إلى وزارة الداخلية، لضمان عدم استخدامها مرة أخرى لأغراض عسكرية، ولتنظيفها من المخاطر البيئية، وإمكانية منحها لشعب بورتوريكو^(٤٠). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حصل ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة على المزيد من الضمانات من وزارة الدفاع بأن البحرية ستتنظف أراضيها^(٤١).

٣٨ - وفيما يتعلق بالآثار المحتملة للتدريبات العسكرية على صحة سكان ببيكيس فإن المناقشة مستمرة بين البحرية، التي تتمسك بأن عمليات القصف والمناورات التدريبية التي

تضطلع بها لم تلحق أي ضرر بصحة سكان بيبكيس وأولئك الذين يصرون على أنه توجد معدلات مرتفعة للإصابة بالسرطان بصورة غير طبيعية ومخاطر صحية أخرى في الجزيرة. وبينما تشير إحصائيات وزارة الصحة في بورتوريكو إلى أن معدلات الإصابة بالسرطان في بيبكيس تزيد بنسبة ٢٦ في المائة عن متوسط بورتوريكو على مدى معظم سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، فإن وزير الصحة في بورتوريكو أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أن هناك دراسة لفحص مجموعة متنوعة من الأسباب المحتملة للإصابة بالسرطان، بما فيها النظام الغذائي والمرافق المحدودة للرعاية الصحية، وكذلك تدريبات البحرية. وغدت الشواغل المحلية إزاء المخاطر الصحية المحتملة واضحة للغاية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عندما توفيت ميليبى آدم كالديرون وهي طفلة من بيبكيس تبلغ من العمر خمس سنوات، في مستشفى الأطفال في فلادلفيا بعد مغالبة السرطان لسنوات عديدة. وجرى تكريم الطفلة، التي أصبحت رمزا لأولئك المحتجين على تدريبات البحرية والتي أطلق اسمها على أحد مخيمات الاحتجاج، في قداس أقيم في سان خوان وفي حفل جنائزي أقيم في بيبكيس وشهده مئات من الأفراد. واستمر المحتجون في توجيه الأسئلة إلى البنتاجون بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في بيبكيس خلال الستينات من القرن الماضي وبشأن ما كُشف عنه مؤخرا بأن مدمرة تابعة للبحرية قد غرقت أمام ساحل بيبكيس، وتسمى *USS Killen*، والتي شاركت في تجارب التفجير النووي في المحيط الهادئ في الخمسينات من القرن الماضي^(٤٢). وفي غضون ذلك، خلصت دراسة أجرتها الوكالة الاتحادية للمواد السامة وسجل الأمراض بشأن المسارات المحتملة للتلوث بين ميدان القصف التابع للبحرية والمنطقة المدنية التي تبعد نحو ١٦ كيلو مترا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بأنه لا توجد مخاطر ظاهرة على الصحة العامة^(٤٣). وقد أجري المزيد من الدراسات.

٣٩ - وتتمثل القضية الثالثة ذات الصلة في مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، وهي مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة، والتي تم بناؤها في عام ١٩٤١ على الطرف الشرقي لبورتوريكو، على بعد سبعة أميال من جزيرة بيبكيس. وهي تغطي ٦١٢ ٨ فداناً، وتستخدم نحو ٨٠٠ ٤ موظف دائم ومن أصحاب العقود المؤقتة وتقدير البحرية أنها تضح أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي سنوياً. وثار المخاوف بشأن إغلاق القاعدة من جراء تصريحات للقائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، الأدميرال روبرت ناتر والذي أشار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى أنه بدون بيبكيس لم يعد هناك لزوم لمرافق محطة روزفلت رودز^(٤٤). وليس من المتوقع صدور القرار النهائي، الذي سيحتاج إلى تشكيل لجنة مستقلة وإلى موافقة الكونغرس، قبل عام ٢٠٠٥. وأعلنت الحاكمة كالديرون أن حكومتها ستقوم بالضغط لصالح قاعدة روزفلت رودز لكي تبقى مفتوحة

وأن يكون لبورتوريكو نواب في الكونغرس في الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، يثير الاقتصاديون احتمال استخدام قاعدة روزفلت رودز من أجل إقامة مشاريع سياحية أو اعتبارها الموقع المثالي لمشروع المسافنة، ميناء الأمريكتين، والذي من المقرر بناؤه في بونس^(٤٥).

جيم - الاقتصادية

٤٠ - يقوم في بورتوريكو اقتصاد صناعي ذي سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتفيد التقارير أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بورتوريكو يبلغ ١١ ٢٠٠ دولار بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٣٦ ٣٠٠ دولار^(٤٦). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبظامها الضريبي وبمستوى التحويلات الاتحادية. ويشكل قطاع التصنيع، الذي يشمل عمليات في مجال المنتجات الدوائية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ما يزيد عن ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الزراعة بأقل من ١ في المائة. ومما شجع عملية التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤، الذي منح امتيازات لشركات أمريكا الشمالية التي تنشئ مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البند ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنوات في جعل بورتوريكو "مركزاً للتصنيع في عرض البحر"^(٤٧) خارج سواحل الولايات المتحدة، مما حول اقتصادها من اقتصاد زراعي كاربي تغلب عليه زراعة السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة الذي يتمتع بالوعي في مجال الميزانية اعتمد في عام ١٩٩٦ تشريعاً سيبدأ بالخفض التدريجي لهذه الحوافز الضريبية كجزء من توافقه بشأن الميزانية وإغائها كلية بحلول عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، انخفضت منتجات صناعة النسيج والملابس الكثيفة العمالة كنتيجة للمنافسة فيما وراء البحار. ولذلك، تمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية لبورتوريكو على مدى السنوات العديدة الماضية في إعداد الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على خفض التدريجي للإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في البند ٩٣٦ وذلك عن طريق خفض اعتماد الجزيرة على التصنيع، والترويج لتطوير قطاعي التكنولوجيا المتطورة والسياحة بشكل خاص.

٤١ - وتعهدت سيلا كالديرون، لدى انتخابها حاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بخفض حدة الفقر في بورتوريكو عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي السريع. وللقيام بذلك، شكلت فريقاً من الإحصائيين التقنيين من القطاعين الخاص والعام ولكنها استبعدت زيادة

الضرائب لتغطية الدين العام لبورتوريكو والعجز الذي تعاني منه حكومتها. وبلغ إجمالي النفقات في ميزانية كالديرون لعام ٢٠٠٢، والتي قُدمت في آذار/مارس ٢٠٠١، ٦,٢٠ بليون دولار. وبلغ إجمالي ميزانية ٢٠٠٣، التي قُدمت إلى كونغرس بورتوريكو في شباط/فبراير ٢٠٠٢، ٢١,٨٥ بليون دولار. واشتملت على برنامج مكثف للأشغال العامة لتحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل، وإصلاح النظام الصحي، وزيادة موحدة في الأجور تبلغ ١٠٠ دولار شهريا لجميع عمال القطاع العام. ويمكن جمع المال اللازم لهذا ونحو العجز المالي البالغ ٦٠٠ مليون دولار والمتوارث عن الحكومة السابقة عن طريق خفض النفقات غير الأساسية؛ والتخلي بالصرامة إزاء الفساد وزيادة الضرائب على المشروبات الكحولية والتبغ والمركبات. وأطلقت كالديرون أيضا حملة لاجتذاب صناعات التكنولوجيا المتطورة إلى "الممر التقني - الاقتصادي"، وإحياء صناعة السياحة^(٤٨)، ولزيادة الصلات التجارية فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٤٢ - وتبين الأرقام الاقتصادية الكلية في الوقت الحالي أن ارتفاع الطلب من الولايات المتحدة والمعدل المرتفع لثقة قطاع الأعمال والمستهلكين قد رفع متوسط معدل النمو السنوي لبورتوريكو إلى ٣,١ في المائة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ من ٢,٥ في المائة في الـ ١٥ سنة السابقة. وتباطأ الاقتصاد المحلي مع ذلك في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، وانزل مؤخرًا في كساد ضحل في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. وحتى منتصف عام ٢٠٠٢ لم تكن هناك علامات واضحة للانتعاش^(٤٧). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة استثمارا قدره بليون دولار في البنية الأساسية والأشغال العامة للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ باعتباره جزءًا من برنامج استثماري يبلغ ستة بلايين دولار لفترة السنوات الأربع التالية. غير أن هذه الأشغال العامة، التي تشمل ميناء الأمريكتين للمسافنة في بونس، ومركز مؤتمرات في سان خوان، ومشاريع أخرى أقل شهرة، قد بدأت بداية بطيئة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢.٥ في المائة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع تجاوز أداء قطاعي التشييد والسياحة لأداء القطاعات الأخرى. وعلاوة على ذلك، يعتبر أداء القطاع المصرفي جيدا (بالرغم من أنه لا يزال في مرحلة الانتعاش من فضائح غسيل الأموال مثل تلك التي أثرت على أكبر مصارفه، المصرف الشعبي لبورتوريكو)، بعد أن استفاد من تخفيضات سعر الفائدة التي أعلنها مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن التوقعات الاقتصادية المستقبلية تشوبها غيوم احتمال ارتفاع أسعار الطاقة الناتجة عن العمل العسكري للولايات المتحدة في العراق، وزيادة التباطؤ في السياحة، وبالشكوك المتعلقة باستمرار إنفاق المستهلكين ومعدلات الديون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعلنت الحاكمة أثناء منتدى المؤسسات الخاصة أن

إدارتها تقوم، في إطار استراتيجيات اقتصادية طويلة الأجل لبورتوريكو، بإعداد خطة طوارئ اقتصادية في حالة وقوع حرب^(٤٩). وثار المزيد من الشكوك الاقتصادية مع احتمال إغلاق قاعدة روزفلت رودز العسكرية، وهي إحدى أكبر الجهات الموفّرة لفرص العمل في بورتوريكو (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه).

٤٣ - وواصلت الحاكمة كالديرون طوال عام ٢٠٠٢ حشد التأييد داخل كونغرس الولايات المتحدة لتعديل القانون الضريبي بغية جذب شركات جديدة إلى الجزيرة. وذكر أنها تقدمت، خلال دورة الكونغرس السابقة، إلى اللجنة الفرعية للطرق والسُّبُل التابعة للكونغرس ولجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ باقتراح بتعديل البند ٩٥٦ من قانون الإيرادات الداخلية، وأساساً إعادة البند ٩٣٩ على ما كان عليه قبل أن تقرر الحكومة الاتحادية إلغاء معظم الإعفاءات الضريبية. وبذلك تخفض الضرائب المدفوعة على تحويلات الأرباح إلى الإقليم الأمريكي بالنسبة للشركات التي تُنشئ فروعاً لها في بورتوريكو بوصفها شركات أجنبية خاضعة للمراقبة، من ٣٥ في المائة إلى ١٠ في المائة أو أقل. ولم يحظ الاقتراح بالمزيد من الدعم من الكونغرس أو وزارة الخزانة، نظراً لأنه من المتوقع أن يكلف الخزانة ٣٢ بليون دولار على مدى السنوات العشر التالية. وذكر أن حكومة كالديرون تتفاوض بشأن إدخال تعديلات ستؤدي إلى خفض التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة بنحو ٢١ بليون دولار^(٥٠).

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٤٤ - التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة في دراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، والذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير، وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل، وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وأنها بذلك وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق إمكانية نظر الأمم المتحدة في وضعها.

٤٥ - وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن العثور على المعلومات منذ ذلك الحين على النحو التالي: A/AC.109/L.1191 و Add.1 بالنسبة

للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (بالنسبة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (بالنسبة للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 و (بالنسبة للأعوام من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (٢٠٠١).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٤٦ - في جلستها الأولى المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2002/L.2)، أن تتبنى، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٤٧ - وفي جلستها الخامسة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب من اللجنة أن تستمع إليها بشأن بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى ممثلي المنظمات المعنية في جلستها الخامسة والسادسة على النحو المشار إليه أدناه (انظر A/AC.109/2002/SR.5 و SR.6).

الجلسة الخامسة

خايمي روبرتي (نقابة المحامين في بورتوريكو)؛ وخورخي فاريناتشي غارسيا (الجهة الاشتراكية)؛ و كارلوس فيسكارونديو ايريزاري (مجلس نواب بورتوريكو)؛ ومانويل غونزاليس (الحزب الوطني لبورتوريكو)؛ والكاهن لويس باريوس (كنيسة سان روميرو للأمريكتين)؛ وفرناندو مارتن غارسيا (حزب استقلال بورتوريكو)؛ و اسماعيل غوادالوبي (لجنة إنقاذ وتنمية بيبيكيس)؛ و إدوين باغان (الحملة المؤيدة للحرية)؛ وخوان ماري براس (منظمة القضية المشتركة للاستقلال، المشروع التعليمي لبورتوريكو)؛ وبيتي براسل (الاتحاد من أجل بيبيكيس، بورتوريكو)؛ و خوليو مورينتي بيريز (الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو)؛ و هيكتور ل. بيسكيرا (المؤتمر الوطني الأوستوسي)؛ و فرانك بيلفارا (حملة دعم بيبيكيس)؛ و ويلفريدو سانتياغو باليني (المنظمة المتحدة في نيويورك لمؤيدي وضع الولاية)؛ و إيلسي بالديز (منظمة تمثيل أهالي بورتوريكو لدى الأمم المتحدة)؛ و هايدي ريبيرا (حركة أهالي بورتوريكو المؤيدين لوضع الولاية)؛ و لويسي بينا راموس (حركة المؤيدين لوضع الدولة الحرة المرتبطة).

الجلسة السادسة

نيلسون و. كانالز (حركة المشرق الوطني الكبير لبورتوريكو)؛ وأنيتا بيليس ميتشيل (منظمة الربيع)؛ وخوزيه أداميس (الجهة)؛ ونيلدالوز ريكساش (منظمة التقدم الوطني لثقافة بورتوريكو)؛ وروغر كاليرو (حزب العمال الاشتراكي)؛ وبانيسا راموس (الرابطة الأمريكية للحقوقيين).

٤٨ - وفي الجلسة الخامسة عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2002/L.8. وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات ممثلو فتزويلا والعراق وجمهورية إيران الإسلامية. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2002/22 دون إجراء تصويت، وأدلى ممثل شيلي ببيان تعليلاً لموقفه. وأدلى بعد ذلك ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٩ - لم يقدم أي مشروع قرار إلى الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والخمسين بشأن هذه المسألة لاتخاذ إجراء. وعند عرض تقرير اللجنة الثامنة في الجلسة ٧٣ للجمعية العامة المنعقدة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أشار رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة إلى أن اللجنة اعتمدت في ختام دورتها قراراً بشأن بورتوريكو بتوافق الآراء.

الحواشي

(١) EFE newswire, 18 October 2001.

(٢) Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002.

(٣) Ivonne Acosta, *La Mordaza: Puerto Rico, 1948-1957* (Rio Piedras, Editorial Edil, 1989), p. 13.

(٤) كان التصديق على إلغاء المادة ٢٠ من إعلان الحقوق المقترح محتملاً. وهي المادة التي تعترف بالحقوق في الحماية الاجتماعية في حالات البطالة أو المرض أو كبر السن أو الإعاقة، وبالحق في الحصول على عمل وفي التمتع بمستوى معيشي لائق وبحقوق الأمهات والأطفال في الرعاية والمساعدة الخاصتين (José Trias Monge, *Puerto Rico: The Trials of the Oldest Colony in the World* (New Haven, Yale University Press, 1997), pp. 114 and 117).

(٥) www.whitehouse.gov/news/releases/2001/04.

(٦) www.puertorico-herald.org/issues/2002/vol9n09/WashUpdate.

(٧) *The Washington Post*, 15 August 2001, and *The New York Times*, 24 January 2002.

(٨) *Financial Times*, 25 March 2002.

(٩) www.fortaleza.gobierno.pr، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. أنشأ أحد القوانين الثلاثة مكتب المدعي العام الذي يتمتع باستقلال ذاتي في مجال المهام والشؤون المالية للتحقيق في الجرائم في الإقليم؛ وينظم الثاني المعروف

بقانون المدونة الأخلاقية للمقاولين، سلوك جميع الذين يقدمون الخدمات إلى الحكومة، وأنشأ الثالث السجل الموحد للمزايدين، الذي ينص على الشروط التي يتعين أن تفي بها جميع الكيانات التي تقدم العطاءات للعقود العامة.

.Press release, Sila María Calderón, 28 June 2000 (١٠)

Mensaje de la Gobernadora, Celebración del Cincuentenario de la Constitución del Estado Libre Asociado, (١١)
.25 de julio de 2002

.Cámara de Representantes, resolución 3873, 25 de abril de 2002 (١٢)

.*The San Juan Star*, 8 October 2002 (١٣)

.Associated Press, 15, 17 and 24 February 2003 (١٤)

(١٥) المعلومات المقدمة من المحامي جان سوسلر وحصل عليها من المؤتمر الوطني الأوستوس، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

.www.boricuanacional.org (١٦)

.*Newsday*, 23 July 2000 (١٧)

.*ACLU News*, 19 July 2000 (١٨)

.*The Miami Herald*, 6 June 2001 (١٩)

(٢٠) خايمي روبرتي رئيس نقابة المحامين في بورتوريكو، وهو يتحدث أمام اللجنة الخاصة، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

.*Caribbean Insight*, 12 January 2001 (٢١)

.*The New York Times*, 20 January 2001 (٢٢)

.EFE, 13 June 2001 (٢٣)

.Reuters, 14 June 2001. (٢٤)

.*Newsday*, 28 June 2001 (٢٥)

.*The New York Times*, 29 July 2001, and *Chicago Sun-Times*, 31 July 2001 (٢٦)

.Reuters, 17 October 2002, and www.fortaleza.gobierno.pr, 26 October 2001 (٢٧)

.EFE, 17 November and 11 and 12 December 2001 (٢٨)

.Economist Intelligence Unit, ViewsWire, 25 January 2002, and *The New York Times*, 2 April 2002 (٢٩)

.*El Nuevo Día*, 7 April 2002 (٣٠)

.Associated Press, 9 April 2002 and 16 January 2003 (٣١)

.www.fortaleza.gobierno.pr, comunicados, 20 October 2002 (٣٢)

.Pentagon news release, 10 January 2003 and Reuters, 10 January 2003 (٣٣)

.Associated Press, 10-16 January 2003 (٣٤)

- www.news.navy.mil, 30 April 2003 and Associated Press, Reuters and *The New York Times*, (ㄴㄹ)
.1 May 2003
- .www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002 (ㄴㄺ)
- .Associated Press, 25 February 2003 (ㄴㄻ)
- .WOW News, 11 December 2002, and *Puerto Rico Herald*, 28 January 2003 (ㄴㄼ)
- .www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002, and *The Miami Herald*, 8 June 2002 (ㄴㄽ)
- .Associated Press, 14 January 2003 (ㄴㄾ)
- .www.house.gov/acevedo-vila, 2 April 2000 (ㄴㄿ)
- .Reuters, 20 November 2002 (ㄵ)
- .Agency for Toxic Substances and Disease Registry, communiqué, 18 December 2002 (ㄵ)
- .Associated Press, 11 and 16 January 2003 (ㄵ)
- .Caribbean Business, 23 January 2003, and Associated Press, 14 February 2003. (ㄵ)
- .Central Intelligence Agency, *World Factbook*, 2002 (ㄵ)
- .Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002 (ㄵ)
- .Oxford Analytica, 22 February 2002 (ㄵ)
- .Caribbean Business, 16 January 2003 (ㄵ)
- .*Puerto Rico Herald*, 31 January 2003 (ㄶ)
-